



اسم المقال: الديمقراطية والأمن الإنساني

اسم الكاتب: أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله، م.د. منى جلال عواد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/198>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 01:47 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الديمقراطية

(*)

(**)

ملخص البحث

منذ شيوع استخدام مفهوم الامن الانساني في عام ١٩٩٤، وكما جاء في تقرير التنمية البشرية (الـUNDP) الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتاثيره بابعاد متعددة منها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. اصبح مفهوم يتجاوز الدولة وأمنها إلى الأفراد وأمنهم الإنساني. ويغطي كلما يمكن أن يهدد حياة البشر والمجموعات الإنسانية؛ وذلك حسب فلسفة الحاجات الإنسانية في المجالات الآتية: مجال الاقتصادي، المجال الغذائي، المجال الصحي، المجال البيئي، المجال الفردي، المجال المجتمعي، والمجال السياسي، ما يعني بالتحصل، عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، أن تحقيق الامن الإنساني الذي يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية احتياجاته الأساسية. معني في نهاية المطاف، العيش الكريم والتحرر من الخوف ومن الحاجة، ويفترض قبل كل شيء احترام حقوق الإنسان من خلال الاطار الديمقراطي.

ABSTRACT

Democracy and human security

Since the widespread use of the concept of human security in 1994, and as stated in the report of human development (UNDP) issued by the United Nations Development Programme, And framed it with multiple dimensions of political, economical, social and cultural. This concept has become beyond the state and its security ,and covered all what, can threaten human lifeand humanitariangroups, according to the humanitarianneeds in the following aspects: The economic, the food,health,environmental , individual, community and the political aspect,which totally means ,the disability of thesecurity traditionalperspective to deal with these issues.The achievement of human security,that handles the maintenance of human dignity for meetingtheir basic needs,altimitley means adcent living and freedom and the end for , and it supposed for most respect for human rights through democratic framework.

١) عميد كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

٢) دكتورة في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد.

المقدمة

منذ ان نشر تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي. جرى تداول مفهوم الامن الانساني وهو يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية احتياجاته كال أمن الغذائي والأمن الاقتصادي والمائي والأمن العسكري.

والحقيقة أن فكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنسان يتركز على هدف كبير وقيمة إنسانية رفيعة تتلخص ان بصون كرامة الإنسان. وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولا يمكن ولايجوز التنكر لها أو الاعتداء عليها. وهذا ما جاء به وأكده (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. هذه الوثيقة التي جمعت في ثناياها أهم الحقوق والاستحقاق اتالي تتطلع إليها البشرية وناضلت من أجلها خلال المراحل التاريخية مختلفة.

وقد استكملت هذه الوثيقة بإصدار الأمم المتحدة لوثيقتين مهمتين آخر بينهما العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الصادر في ١٩٦٦، وكذلك العهد الدولي الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في ١٩٧٦. والحقيقة أن هذه الوثائق الثلاث تشكل بعرف الأمم المتحدة (الشرعة الدولية للحقوق). لاشك في أن بلوغ الأمن الإنساني وتجسده عملياً وحمايته في إطار احترام القيم والآليات هو ليس فقط حاجة إنسانية بالغة الأهمية، بل إنه ضرورة لاغنى عنه الأ يتطور اقتصادي، اجتماعي وثقافي. ويكون ذلك من خلال إعلاء المبادئ الديمقراطية وهي خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري والتنمية، فهو يمكننا لن اسمن المشاركة في الحكم وفي إسما عصوتهم.

وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون. ويرجع سبب تناولنا موضوع الأمن الإنساني وتعزيزه من خلال الاطار الديمقراطي كونه مفهوم حديث نسبيا، جرى تداوله في السنوات الأخيرة، الى ذلك فالهدف من هذه الدراسة، هو أن الأمن الإنسان ييتخذ من الفرد وحدته الاساسية في التحليل انطلاقا من ان امن الدول رغم اهميته لم يعد ضامن التحقيق امن الفرد.

واستنادا الى ما ذكر في اعلاه يمكن طرح الإشكالية الاتية: كيف برز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لادماج البعد الفرد يضمن مفهوم الامن التقليدي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية:

١. ان التطورات التي شهدتها المجتمع الدولي بعد انتهاءالحرب الباردة ادت الى التغير في مضامين الأمن التقليدي.

٢. تنوع المخاطر والتهديدات الناشئة التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

٣. عاجلت تقارير التنمية البشرية موضوع الأمن الإنساني في السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن الماضي كضرورة واقعية لأحترام حقوق الإنسان. وبعد هذا التقدم وزعت الدراسة على ثلاثة محاور، بالإضافة الى المقدمة والخاتمة. حيث خصصنا المحور الأول للحديث عن الأطر النظرية والمنهجية لمفهوم الديمقراطية والأمن الإنساني، ويعالج المحور الثاني اهم المتغيرات الدولية التي اسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني، اما المحور الثالث فهو يهدف الى الية تعزيز الامن الانساني في ظل الديمقراطية.

اولا: التلازم المفاهيمي والمعرفي للديمقراطية والامن الانساني

الديمقراطية نَحج سياسي وشعار يرفع على نطاق واسع، وعلى الرغم من ذلك، فان مصطلح الديمقراطية يكتنفه الغموض.^(١) لذلك فأن نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على إن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع، ولا شك لتطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم. وربما لن يوجد مثله ذا التعريف أو الشكل الثابت، طالما استمر وجود الأمم والشعوب والمجتمعات والدول المتعددة المرجعيات الثقافية والتاريخ الاجتماعي، وذات التجارب السياسية المتنوعة. الديمقراطية لها ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات.

كما أن للديمقراطية قيما تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح فتفترض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة. وكنظام سياسي يجعل السلطة العامة في متناول الشعب.^(٢) وعند التطرق لمحاولات تعريف الديمقراطية فنجد هناك من يعرفها على انها (طريقة للحياة تقر وتوفر مبدأ سيادة القانون وحق الافراد المتساوي بالحياة والحرية والسعي للسعادة) ، وعرفت الموسوعة الامريكية الديمقراطية على انها (شكل من اشكال الحكومة تكون اغلب قراراتها وتوجهاتها السياسية مستنده على الموافقة الحرة لاجلبية المحكومين ولتكون السلطة النهائية بيد الشعب).^(٣)

وعلى صعيد الكتاب والباحثين فالديمقراطية عند جارس فرانكل هي (النظام الذي يملك فيه الافراد حق الحكم وصناعة قراراتهم من خلال انتخابات تنافسية حرة)، بينما عرفها لاري ديموند (نظام سياسي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيود قليلة على المشاركة السياسي ومنافسه حقيقيه وحمية الحريات والحقوق المدنيه)، وهي عند جورج بوردو (نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسييه وهي الصيغة الوحيده التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الانسان).^(٤)

والديمقراطية عند الاستاذ غسان سلامه (ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات)، وعرفها على خليفة الكواري بأنها (نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال اقرار وحماية وضمن ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمه للجماعة بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي).^(٥)

وكل التعريفات المذكوره اعلاه تدور حول نقطة جوهرية وقيمة اساسيه هي الشعب وفيه ان يكون الشعب مصدر واساس السلطة وغايتها وان يكون له الامر والدور في اختيار من يحكمه وكيفية ذلك الحكم. نقول هذا مع علمنا بوجود بعض الاتجاهات المخالفة او المشككة في الشعب كقيمة جوهرية . فنجد هناك من يرى ان الديمقراطية (هي حكومة الشعب ولكن ليست للشعب) او هي (حكومة لصالح الشعب ولكن ليست حكم الشعب لنفسه وبنفسه)، وهذه الاستثناءات لن تؤثر على الخط الاساسي الذي يتمثل في ان تعريف الديمقراطية لا يرتبط فقط مع اعطاء حق الشعب بالحكم والحكم بنفسه ولنفسه حسب بل والايمان بان هناك حقوق اساسيه للشعب، ليجب ان تصان وتحترم وتوفر الضمانات لها، فالديمقراطية (اساسا تقوم على احترام وتحقيق حقوق الافراد وحريةهم العامة) ولهذا مهما اختلفت التعريفات المقدمة للديمقراطية يظل من الصميم دوما وابدان جوهرها احترام الانسان كغاية في ذاته واتخاذ هدفه لاوسيله وهذا مايفسر لنا اليوم الربط بين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. اي بعبارة اخرى ان الفلسفة التي تنطلق منها الديمقراطية، هي انا علاقة بين الحاكم والمحكوم، الحكومة والمواطن هي ليست نظرة عدااء وخصومه بل ان الحكومة هي ليست الاداة حسب بل توفر لها الحماية اللازمة ايضا لتحقيق امنه ورفاهيته.^(٦)

وأضحت فكرة تعزيز حقوق الإنسان من خلال اطر جديدة ومن أهمها الحق في الحصول على الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم، والمسكن وحماية الأسرة. كما تعمل هذه المنظومة على توفير الحماية اللازمة ضد العبودية، التعذيب، والمعاملة الانسانية والمهنية، وحرية التفكير والاعتقاد بالإضافة إلى الحق في حرية الرأي والتعبير. اي بالتركيز على أبعاد مختلفة من مسائل الأمن الإنساني.^(٧)

من المسلم به لم يعد في مستهل القرن ال ٢١ مفهوم الامن مقتصر على الدفاع عن اراضي الدولة ضد الغزو الخارجي ، وحماية الحدود ، والدفاع عن السيادة الوطنية. هذا هو المفهوم التقليدي لـ (الامن). لقد تشعب مفهوم الامن ليطاول امن المواطن ، وامن الانسان الفرد ، وامن الجماعات والشعوب.^(٨) وهنا علينا توضيح مفهوم الامن الذي هو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ، من الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الامن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات

المتداولة التي تفتقر الى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع ،اذ يمتاز الامن بكونه نوعا من المفاهيم المركبه،حيث تجمع في مضامينها معاني عدة ،تتصف بنوع من الغموض والوضوح ،فهناك مفهوم ضيق واخر واسع للامن ،فالاول يتضمن الاجراءات الخاصة بتامين الافراد داخل الدولة ضد 'خطار المحتمل، وهيئة الظروف المحيطة بهم اشباعا لاحتياجاتهم الاساسية والتكميلية ،اي مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية والامن للافراد ،وضمن حرية القرار السياسي واستقلاله ، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية ،في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين ، اما مفهوم الامن الواسع فيشمل كل مايحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها ،وضمن الاستقرارالسياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي .فهو يشمل تحقيق الامن ببعديه الداخلي رجي اي انه تامين كيان الدولة والمجتمع من الاخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا ،وتامين صالحها وهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ووفقا لهذا الراي ، فاءن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسة :تامين كيان الدولة داخليا وخارجيا،وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،وتحقيق الرضا التام لافراد المجتمع.^(٩)

ومن جانب اخر ، هنالك مفهوم الامن الحشن (Hard Security) والامن الناعم (SecuritySoft) فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للامن (الامن التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول ، لعدم حيازتها على اسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الامنية غير الامنه التي توجد فيها،اذا ما اقتزنت بصراعات حدودية او منافسات اقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم .فالامن الحشن يمكن ارجاعه الى الشؤون الدفاعية والعسكرية ، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد، اما مفهوم الامن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية ، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الاموال، القتل، التهريب، المخدرات) واللاجئين، والمشاكل العرقية، والتطرف والارهاب.وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها امن الافراد بأمن الدولة والمجتمع.^(١٠)

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني (Human Security) كنتاج لمجموعة من التحولات، التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، كمفهوم جديد، يركز بالأساس على صون كرامة الإنسان، كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية لمفهوم الأمن. ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في بعض المبادرات المحدودة لطرح هذا المفهوم،

إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. ففي عام ١٩٦٦ ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي Individual Security"^(١٠)، ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة ناديروما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد.

وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد. إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.^(١١) وبهذا التحديد للاطار المعرفي يمكن الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوما ديناميا وليس جامدا، يختلف باختلاف المجتمعات. وفي أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم "الأمن الإنساني"، نجد اتفاقاً حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين أساسيين، وهما:

١- الحماية:

يتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدا بالغا، وانه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا سواء كانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل جهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية الحكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.

٢- التمكين:

إن دعم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول علي المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس الممكون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده.^(١٢)

وطرح بعد ذلك في اتجاهين خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٩٤: واحد يغطي التحديات التي تواجه الاحتياجات الاساسيه للشعب (الحرية من الحاجة) Freedom from (want)، والاخر اكثر ضيقا ويركز على حياة الناس اليوميه بالقوه والعنف،ويمكن ان يوصف بانه

(الحرية من الخوف) (Freedom from fear). يشمل الاتجاه الاول قضايا التنمية الاقتصادية فيما لايشتمل عليه الاخر ،غير ان ذلك لايعني ان دعاة الاتجاه الاضيق لا يرون وجود ارتباطات بين الامن البشري والتنمية الاقتصادية ،بل انهم على العكس من ذلك ،يقرون بالارتباط بين الامن والتنمية والحكم. وقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في الثامن من ايلول _ ٢٠٠٠ اعلان الالفية المرقم ٢ _ ٥٥ ، يتضمن اهدافا تتصل بالحرية من الحاجة والحرية من الخوف على السواء. ومن هذا المنطلق برز مفهوم الامن الانساني في محاولة لادماج البعد الفردي ضمن مفهوم الامن ، وذلك من خلال التركيز على تحقيق امن الافراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على امن الحدود ذاته. (١٣) انطلاقا من الخطوط العريضة في تحديد سبعة ابعاد للامن: الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، والسياسي. الواردة في مقارنة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ ، يمكن تعريف الامن الانساني بانه تحرر الانسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتددة وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرياته. ويتضمن هذا التعريف منظومة محددة المعالم من الهموم الانسانية. فهي تضم فرص العمل، والدخل المناسب لتلبية الحاجات الاساسية، والغذاء، والرعايا الصحية، والعلاقات السلمية بين الجماعات ذات الهوية المختلفة، وتادية الدولة واجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية. (١٤) وتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات باربعة عوامل: (١) الشده، (٢) المدى، (٣) الامتداد الزمني ، (٤) اتساع النطاق. وتتبدى شدة التهديد في تأثيرها في قدرة الناس على البقاء ، وحرمانهم من الحرية المنسجم مع الحريات الانسانية الاساسية. اما مدى التهديد فيتحدد وفقا لمدى تأثيره في حياة اعداد كبيرة او صغيرة من الناس. وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترة طويلة من الزمن. واخيرا فانه كلما ازداد اتساع نطاق التهديد ،ازداد شموله لمنظومة النشاطات الانسانية التي يؤثر فيها تهديد ما، ازدادت خطورته. فالجوع والفقر، على سبيل المثال، يؤثران في صحة الافراد، وفي اسلوب تعاملهم مع البيئة ،ومشاركتهم السياسية، ونتاجيتهم الفردية. (١٥)

ثانيا: المتغيرات الدولية وخصائص الأمن الإنساني

لم تكن التجمعات الدولية في مرحلة الحرب الباردة تحمل الرؤية نفسها في الدعوة الى حقوق الانسان وحمائتها: فبالنسبة الى الدول الرأسمالية المتقدمة: نجد ان تبنيها نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية التي تقدر الفرد وحرية، قد جعلها تبدي تعلقا واضحا بحقوق الانسان ذات الطابع الفردي وتحديد

بالحقوق المدنية والسياسية (الجيل الاول). ذلك يعني ان فئة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية او ما يسمى (بالجيل الثاني) من حقوق الانسان فقد قوبلت برفض وتعنت شديدين لان ارتباطها التاريخي مرتبط بالمذهب الماركسي، وكان التبرير الذي يسوقه بعضهم لتبرير هذا المنحى الايديولوجي، ان اعمالها لا يستلزم اكثر من امتناع السلطة عن الاتيان بكل ما من شأنه ان يمثل تقييدا لها. وهذا ما ينطبق لديهم بوضوح على الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخاب... الخ. اما فئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل، والحق في التعليم والصحة، والحق في الضمان الاجتماعي... الخ فهي ما يخرج عن هذا النطاق لانها تستلزم تدخلا من جانب الدولة لكفالتها، هذا فضلا عن كون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ستصبح بلا معنى ما لم يسبقها الاهتمام التام للحقوق المدنية والسياسية، على اعتبار انه لا قيمة لحق العمل او التعليم اذا كانت حرية المواطن او حياته عرضة للتهديد.^(١٦)

وعلى هذا النحو فاذا كان المحدد السياسي ذو التوجه الليبرالي قد لعب الدور الاساسي في تحديد طبيعة حقوق الانسان في المرحلة السابقة، فإلى المحدد الاقتصادي ذو التوجه الاشتراكي شكل المحدد الرئيسي لطبيعة حقوق الانسان في المرحلة الثانية من تطور الاهتمام بحقوق الانسان. خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع اعتبار الحقوق المدنية والسياسية حقوقا شكلية ما لم يسبقها الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا فقد اتجه الفريقان انطلاقا من هذا الخلاف الايديولوجي نحو استخدام حقوق الانسان في الصراع الذي كان دائرا بينهما.^(١٧) ادى ذلك الى عدم حماية الفرد عند هاتين النظريتين: الرأسمالية والاشتراكية، فلا الاسراف فيها صالح للمجتمع، ولا تجاهلها كما هو حاصل عند الدول الاشتراكية مفيد، بل لا بد من حلو سطوح فظللنا سحقوقهم.^(١٨) وبانتهاء الحرب الباردة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) بدأ الخطاب السياسي في ميدان حقوق الانسان اكثر تأكيدا على الاهتمام بكل حقوق الانسان دون تمييز بين الفردية منها والجماعية: كما نستطيع ان نلمس هذا التحول في القمم العالمية التي عقدتها الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، ويكفي الاشارة في هذا المجال الى الفقرة (٥) من اعلان وبرنامج فينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد عام ١٩٩٣ (والذي حضره ممثلون عن ١٧٢ دولة، الى جانب مراقبين عن ٩٥ منظمة او هيئة او مؤسسة وطنية لحقوق الانسان وعن ٨٤٠ منظمة غير حكومية) التي اكدت على ان يعامل المجتمع الدولي حقوق الانسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومكافئة وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز.^(١٩)

فلقد عكس الحوار والجدل الذي كان دائرا في ذلك المؤتمر طبيعة التغيير الذي طرأ فيه ذا المسار، بحيث توارى ذلك الجدل التقليدي يحول مدى اسبقية حقوق الشعوب على حقوق الانسان، او حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية . وظهر اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الانسان الاساسية، وان هنا كحد ادنى مشتركا من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية والقيمية والحضارية ان توفرها للانسان الذي ينبغي ان يكون موضوعها الرئيسي والمستفيد الاساسي من حمايتها.^(٢٠) وهنا ظهر ما يسمى بحقوق الجيل الثالث او هو ما يطلق عليه بالحقوق الحديثة ضمن منطق (حقوق التضامن)، فهي محاولة لادخال البعد الانسان يعلى حقوق الانسان خصوصا وان تلك الحقوق كانت متروكة مثل الحق في بيئة نظيفة وحق السلام وحق التراث المشترك للانسانية.^(٢١) وتم الاهتمام بالامن الانساني كواحد من ابرز القيود التي اريد للمجتمعات المتقدمة تحقيقها . في ضوء مخزجات الصراع والحروب التي عاشتها هذه المجتمعات.^(٢٢)

والملاحظ أن الأمن الإنسان يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لا يحقق الثاني؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا أن يكون جزءاً من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أين ظام عالمي آمنو مستقر يبني أمني أمن أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم، فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة. وهذا يعني أن الأمن الإنسان يجمع بين البعدين المحلي والعالمي للأمن. فهو كوني البعد مثله مثل الأمن البيئي. أي على أساس ترابط أمن الشعوب والدول متبينا بذلك مقارنة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.^(٢٣)

وبناء على ما تقدم يمكن اختصار اوجه الاختلاف بين امن الدولة وامن الانسان على النحو الآتي:^(٢٤) (وهو واقع سنحاول تبسيط هو تلخيصه في الجدول ادناه)

- مصدر التهديد لأمن الدولة هو عسكري اجمالا ،بينما تتعدد مصادر التهديد بالنسبة الى أمن الانسان :وهي تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها
- ل الاطراف التي تهدد امن الدولة الى ان تكون خارج ارض الدولة المعنية ،وتتمثل عموما بدول اخرى او بمنظمات معارضة اتخذت مواقعها في ارض دول اخرى
- موضوع التهديد بالنسبة الى امن الدولة هو الدولة نفسها ،بما في ذلك تماسكها ومواطن قوتها .في حين ان موضوع التهديد بالنسبة الى امن الانسان هو حياة الافراد وحررياتهم.

امن الدولة مقابل امن الانسان

نوع الامن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التحديات المحتملة
امن الدولة	الدولة	امن الدولة وسلامة اراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الاجنبي، الانتشار النووي، الاضطرابات المدنية
امن الانسان	الانسان الفرد	سلامة الفرد وحرية	الفقر، المرض، الجهل، انتهاكات حقوق الانسان، النزاعات، القمع، العنف

وفي هذا السياق يمكن تحديد خمسة انواع من التحديات للامن الانساني ، تاتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي: (٢٥)

. المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرض عدد محدد من الافراد الى تهديد الجرائم والامراض

. المخاطر المجتمعية (Risks Community): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات اوسع داخل المجتمع الواحد ، مثل انتشار الاوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها

. تهديدات عابرة للحدود (Cross_Border threats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين

. الازمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح ازمة اقليمية تهدد الافراد في عدة دول ، مثل انتشار الاوبئة القاتلة

. الكوارث المحتملة (Catastrophe Potential): تحول الازمات الزاحفة الى نكبات خسائر فادحة تمتد الى عدة اقاليم ، مثل : الاعاصير ، الكوارث النووية ، والمشاكل البيئية الكبرى

من جانب اخر يتسم مفهوم الامن الانسان بعبء خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للامن، سواء امن الدولة او المجتمع، اذ انه ينطبق على الوحدات الاقل، المتمثلة بالافراد . كما انه انتقل من التركيز على الاطار العالمي الخاص بالتفاعل ام بين الدول الى اطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الانسان، فهو يولي اهتماما اكبر باحتياجات الافراد في المجالات المختلفة. (٢٦)

وقد حددت أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (٢٧)

١. الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، اي أنه مفهوم عالمي، لأن هنا كعدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل البطالة، المخدرات،

التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدتها من منطقة لأخرى في العالم ولكنها موجودة كلها وبصور متنامية.

٢. وهذه التهديدات الجديدة للأمن البشري تتطلب تنمية بشرية مستدامة، وليس الحصول على الاسلحة المتزايدة.

٣. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر، وبمس كل الأمم والشعوب.

٤. من الأفضل مواجهة التهديدات للأمن الانساني في بدايتها، ومن ثم فالوقاية المبكرة في إطار الأمن البشري أفضل من التدخل اللاحق.

ثالثاً: نحو تعزيز الامن الانساني عبر الاطار الديمقراطي

تشكل الديمقراطية واحدة من القيم والمبادئ الأساسية والعالمية. وهي تستند إلى إرادة الشعب المعبر عنها بحرية، كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بسيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان وحياته الأساسية. ولأن الفرد يشكل المحور الأساسي للعلاقة بين الديمقراطية والامن الانساني . تركز اهتمام الامم المتحدة بموضوع الديمقراطية، وهو اهم ما تسعى اليه طوال تاريخها منذ عام ١٩٤٥، وهو من اكثر الاشكاليات التي تواجه العالم في الحاضر والمستقبل، لانه يرتبط بالعديد من التوترات والتناقضات. (٢٨)

وقد اكدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والدول الاوربية في قمة مجلس الامن لعام ١٩٩٢ الافكار والآراء نفسها حول الامن والديمقراطية وحقوق الانسان والحرية الاقتصادية. (٢٩) اي احتكام على مجموعة مبادئ عامة لضمان الحقوق للبشر على اختلاف مشاربهم واصولهم ، ومن هذه الحقوق هو الامن الانساني سواء اكان هذا في الظروف الاعتيادية ام في ظروف الازمات (الحروب والكوارث). (٣٠)

ويكون ذلك من خلال الاطار الديمقراطي الامثل والاناسب لممارسة حقوق الانسان لانها

نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على اركان ثلاثة هي: (٣١)

الاول: حقوق الانسان- بما فيها الحريات العامة. ومن المهم هنا التاكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: اولها تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع. وثانيها ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين، بما فيها الحق الاجتماعي للعمل، وحق التعليم والصحة والرعايا

الاجتماعية. وثالثها الممارسة الايجابية لهذه الحقوق على نحو يقود الى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الجماعية.

الثاني: التعددية السياسية-تقوم الديمقراطية المعاصرة على التمثيل النيابي. وهذا يدعو الى ممارسة الناخبين حقهم في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة لادارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة. ان الاختيار هنا وظيفي وليس شخصيا .

الثالث: التداول السلمي للسلطة -تفقد التعددية مضمونه او قيمتها فيظرو فاحتكار السلطة، لان التعددية تتطلب اعطاء فرص متماثلة لكافة الاحزاب المتواجدة في الساحة السياسية للدخول في المنافسة لكسب ثقة الناخبين وسماع حكمهم بشأن تولي السلطة نيابة عنهم وتنفيذ البرنامج الاكثر قبولا من وجهة نظر اغليتهم. وهذه الالية تجعل من جماهير الناخبين حكما بين الاتجاهات السياسية المتعددة وتمنح فرصة الحكم دوري الصالح هذا الاتجاه او ذاك حسب انجازاته ومواقفه. وهنا ايضا العبرة بالممارسة العملية وليس بمجرد النصوص الدستورية.

إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم وفي إسما عصوتهم. وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون. لذلك شهدت مفاهيم الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان محور الاهتمام العالمي خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي، والتي كان من نتائجها الهامة توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي. لا بد في هذا المقام أن نشير أن هذه المرحلة، شهدت زيادة في امن الدولة التقليدي، وهذا قد رافقه هبوط في امن العدد الاغلب من البشر في العالم. وقد كان ذلك واضحا في حقيقة كون 90% من الحروب تكون ضمن الدول وليس بينها، ان المدنيين يصبحون وبتزايد اهدافا وادوات للحروب والصراعات الداخلية. انهم يعانون من الحروب الاهلية، كما يعاني المدنيون من خرق لحقوق الانسان وممارسات الحرب مثل استخدام الاطفال كجنود وجرائم الابادة الجماعية، والتطهير العرقي واستخدام الاسلحة الخفيفة والالغام ضدهم، وهنا نرى ان هذه الطبيعة المتغيرة للحرب يتطلب تغيرا بدوره في التفكير الامني. وقد اصبحت الحاجة ملحة اذن الى مفهوم ومنهج جديد للامن. (٣٢)

لذلك كان وضع اطار لامن الانسان في التقرير العالم يحول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ خطوة رائدة . فقد حول التقرير تركيز الامن من الاهتمام بحماية الدولة وحدودها بالوسائل العسكرية، الى

حماية الافراد من التعرض لنطاق أكبر من التهديدات التي تواجه رفاههمو امنهم عن طريق مجموعة أكبر من الاجراءات والسياس ابتداءا بالمستويات المحلية والمجتمعية و انتهاءا بالمخافل الوطنية والدولية. (٣٣)

اي ان التركيز الاساسي لسياسة الامن طبقا لمبدأ الامن الانساني يجب ان يكون قائما على حماية الناس اكثر من فقط الاهتمام بالتكامل السياسي والعسكري والحدودي (السيادي) لدول، وفي هذا السياق جاء في تصريح للأمم العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عام ١٩٩٩ في بداية القرن الواحد والعشرين: " إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكوما تتسلب حقوق مواطنيها تحتججة السيادة. "لقد تنامي وتزايد استخدام مفهوم الأمن الإنساني سواء على مستوى الأمم المتحدة بلحجتها للأمن الإنساني Human Security Commission أو عالميا عن طريق شبكة الأمن الإنساني Human Security Network، (التي تم تاسيسها عام ١٩٩٩ بمبادرة من الحكومة الكندية) تحتوي على ثلاث عشرة دولة (النمسا، كندا، تشيلي، اليونان، ايرلنده، الاردن، مالي، هولنده، النرويج، سلوفانيا، جنوب افريقيا، سويسرا، تايلند). (٣٤)

فالترباط اذن بين الديمقراطية وحقوق الانسان ترباط وثيق. فبعض مبادئ ومقومات الديمقراطية هي جزء من حقوق الانسان وحرياته الاساسيه. وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينا عام ١٩٩٣ على الترابط بين الديمقراطية وحقوق الانسان في المادة الثامنة من بيانه الختامي التي نصت على ان الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية امور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. (٣٥) لذلك فحقوق الإنسان وامن الإنسان يعزز كل منهما الآخر، فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، وفي سياق ذلك فاءن ممارسة الانسان لحقوقه وحرياته في مجتمعا، لاتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها. ولاتتحقق بمصادقة الدولة على المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بهذه الحقوق. اي ان ممارسة هذه الحقوق لانجدها الا في مجتمع حر يتمتع بنظام حكم ديمقراطي يحقق الامن للافراد. (٣٦)

وهنا نستطيع ان نجد العلاقة بين الامن الانساني والديمقراطية ن خلال نحو الحكم الديمقراطي بالتنمية واستخدام مؤشرات حقوق الإنسان في السياسات والممارسات الإنمائية (٣٧) عن طريق جمع طاقاته لأداء مهام معينة مثل: القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير سبل العيش المستدامة. ويضمن أن يضطلع المجتمع المدني بدور فاعل في تحديد الأولويات والتعريف باحتياجات الناس من الفئات الأشد ضعفا في المجتمع. "المرفق الأساسية، كما

نعرف جميعاً، ليست مجرد بناء الطرق والمدارس ومحطات الطاقة، بل هي أيضاً مسألة تتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وبدون المساءلة ليس مساءلة الحكومة أمام شعبها فحسب، بل مساءلة أفراد الشعب أمام بعضهم بعض هناك أي أمل في إقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء.”
وبذلك يصبح الامن الانساني الاداة الفاعلة في تعزيز الديمقراطية، من خلال التغيير الهيكلي بيدل امن الأداة العسكرية. (٣٨)

لذا فان ضرورات الأمن الإنساني تتطلب إقرار عقلاني ومنطقي للمؤشرات المجسدة له وبما لا يخفي حقيقة التفكير بالأجيال اللاحقة دون الاقتصار او التركيز على الجيل الحالي، اذ ان بلورة التفكير وخزنته تجاه مرحلة (ما) عدم الوفاء تجاه الانسانية، وبالتالي اهتزاز مؤشر الثقة الى حد غياب الحقيقة وفي ذلك تتجلى حالة الشك والريبة ويسود منطق عدم اليقين الى حد ان المعلوم بموجب الحسابات الذاتية والتقديرات الشخصية يصبح مجهول وفي ذلك تتجلى فكرة المستقبل المجهول التي تسود فيها معامل الغموض والابهام والخوف وهذه مضادة لمفهوم الامن الانساني ومدياته، كون الامن يبعث الراحة والطمأنينة والاستقرار ويدفع الى الطموح وخلق الامال الى حد التغلب على التوقعات السلبية، مما يعني ان دائرة الامن الانساني تتسم بالحركية وعدم الاستقرار. (٣٩)

الخاتمة

يشكل مفهوم الأمن البشري، تحدياً للأفكار التقليدية للأمن، خاصة في السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي. متمركز حول تحقيق امن الافراد داخل وعبر الحدود بدل امن التركيز على امن الحدود ذاتها يبدو نأمن الإنسان، لا يمكن لأمن الدولة تحقيقه والعكس صحيح لحماية المكاسب التي يجنيها الأفراد لتعزيز قدراتهم وتوسيع خياراتهم موفق ترتيبات وأنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهو يمثل مساهمة فعالة للاتفاق، على المستوى العالمي، على اسس ومبادئ المواطنة المتحررة من الخوف والمتحررة من الحاجة. ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية (الاقتصادية على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي) هو وسيلة أكثر فعالية في حلال مشاكل وحماية أمنية طويلة الأجل للأفراد. في ضوء المعايير المستمدة من مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. بناء على ما سبق، فإن الأمن الإنساني لا يمكن إدراكه الا من خلال نقيضه، حيث أن نقيض الأمن هو الخوف. وعليه فإن حالة الأمن الإنساني لا يمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف والتحرر منه. فالإنسان الخائف على حريته

من جهة والخائف من عدم قدرته على إشباع حاجاته الأساسية من جهة أخرى لا يمكنه الشعور بالأمن. الا اذا تحرر من قيود الجماعة والفقر والجهل والطغيان والحرمان الاجتماعي.

اما فيما يخص العلاقة بين الديمقراطية والامن الانساني فقد خرجت هذه الدراسة بجملة من

الاستنتاجات منها :

. مع نهاية (القرن العشرين) برز مفهوم الأمن الإنساني كهدف اسمى الى جانب أمن الدولة دون أن يقلل ذلك من أهمية وضرورة أمنها.

. مفهوم الأمن الإنساني لا يمكن إدراك معناه الامن خلال نقيضه، حيث أن نقيض الأمن

هو الخوف. وبالتالي فإن حالة الأمن الإنساني لا يمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف

والتحرر منه. اي الحماية والتمكين. الحماية تقي الناس من المخاطر، وهي تتطلب جهودا

متنظمة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية. التمكين يساعد

الناس على تطوير قدراتهم وعلى أن يصبحوا مشاركين كامل ينفي صنع القرار. إن الحماية

والتمكين يعزز ان بعضهما البعض، وكلاهما مطلوب في معظم الأحوال.

. تعزيز الأمن الإنساني من خلال الاطار الديمقراطي . اي من خلال الحكم الرشيد،

والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

والثبات داخل المجتمع.

. إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري ويعزز احترام حقوق

الإنسان.

الهوامش:

١. علي خليفة الكواري: "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية"، في رغيذ الصلح وآخرين: حوار من اجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٢١.
٢. بتصرف عند. محمد احمد اسماعيل: الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط١، ٢٠١٠، ص ٣٥.
٣. نقلا عند. عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٧، ٢٠٠٣، ص ٥٦.
٤. د. عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
٥. المصدر نفسه.
٦. المصدر السابق: ص ٥٧-٥٨.
٧. رائد سليمان احمد الفقير: جدلية الامن وحقوق لانسان في عالم الارهاب، الحوار المتمدن-العدد: ١٦٨٥ - ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٦، ينظر الى شبكة الانترنت: <http://www.ahewar.org>
٨. عدنان السيد حسين: مفهوم الامن في اطاره العالمي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص ٤.
٩. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص ١١.
١٠. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن: مستويات هو صيغ هو تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- * في سنة ١٩٦٦ طرح الكندي بلا تر رؤيته حول الأمن الفردي **individual security** في كتاب له بعنوان "الأمن الإنسان ببعض التأمّلات"، وترتكز فرضيته على أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات، وأكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين، فاعتبرت أفكاره تحدي المستوى النظري للفكر التقليدي المرتكز على امن الدولة، ولم تفر أفكاره بالتر آنذاك صدى واسع بسبب البيئة الدولية وظروف الحرب الباردة. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. الرياض. ط١، ٢٠٠٩، ص ٢١.
١١. د.وصال نجيب العزاوي: السياسة الحكومية والامن الانساني... ينظر الشبكة الانترنت <http://www.alrasheednet.com>
١٢. امل مختار: التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: ينظر الشبكة الانترنت: digital.ahram.org
١٣. د.ناظم عبد الواحد جاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٢٦-١٢٧.
١٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص ٢٥.
١٥. المصدر السابق: ص ٢٥-٢٦.
١٦. محمد فهيم يوسف: حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ٥٨-٥٩.
١٧. د.عليله: المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧، ص ٢٢١.
١٨. امير موسى: حقوق الانسان مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص ١٤٦.

١٩. د. رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _مضامينها _ حمايتها، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨٩ .
٢٠. محمد فهم يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٠_٦١ .
٢١. عبد الحسين شعبان :الانسان هو الاصل: مدخل الى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ١١٣ .
٢٢. د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بابل، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص ١٣
٢٣. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن .. الإنسان أولاً: ينظر الشبكة الانترنت :
<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>
٢٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ .
٢٥. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، مصدر سبق ذكره ص ص ١٢-١٣
٢٦. د. محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة ينظر الشبكة الانترنت : <http://www.policemc.gov.bh>
٢٧. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص ص ٢٢_ ٢٣
٢٨. بولكينيدي: برلمان الانسان: الامم المتحدة : الماضي _ الحاضر _ المستقبل، ترجمة رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٩٣ .
٢٩. د. رياض عزيز هادي: العالم الثالث اليوم: قضايا وتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط١، ١٩٩٧، ص ٣٩ .
٣٠. د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤
٣١. د. عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٤١ .
٣٢. روان فضائل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، في الملف الكامل للمؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية، ٢٠٠٥، عمان، ص ٣٠. ولمزيد من التفاصيل ينظر الى :انطوان مسره : الامن الانساني :عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١١١، ٢٠٠٦، صص ٧١_٨٧
٣٣. اطار امن الانسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية : إعداد ريتشاد جولي، دبياباناسوراي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، ص ١
٣٤. روان فضائل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠
٣٥. د. رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _مضامينها _ حمايتها، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ .
٣٦. د. ثناء فؤاد عبدالله :اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ص ٢٥٥-٢٥٦ .

37. McInerney-Lankford Siobhan --- Sano Hans-Otto: Human Rights Indicators in Development : An Introduction. ٢٠١٠. World Bank,

ينظر الى المكتبة الافتراضية العراقية <http://www.ivsl.org>

٣٨. الأمين العام بان كي - مون: ملاحظات إلى مجلس الأمن في تيمور - ليشتي، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ، ينظر الى موقع الامم المتحدة على الانترنت : <http://www.un.org/ar> .لمزيد من التفاصيل ينظر الى :
التكسيكات الجديدة في مجال حقوق الانسان : مشروع مركز ضحايا التعذيب، ترجمة ممدوح عبد الجواد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، بيروت، ط١، ٢٠٠٨
٣٩. د.نوال يونس محمد، د.سلطان أحمد خليف: الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٠، ٢٠٠٤، صص ٢٣ - ٢٤.

قائمة المصادر:

١. اطارا من الانسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية : إعداد ريتشاد جولي، دبيابانبا سوراى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦
٢. امل مختار : التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني: ينظرالشبكةالانترنت : digital.ahram.org
٣. امير موسى : حقوق الانسان مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤
٤. الأمين العام بان كي - مون: ملاحظات إلى مجلس الأمن في تيمور - ليشتي، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ، ينظر الى موقع الامم المتحدة على الانترنت : <http://www.un.org/ar>
٥. التكسيكات الجديدة في مجال حقوق الانسان : مشروع مركز ضحايا التعذيب، ترجمة ممدوح عبد الجواد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، بيروت، ط١، ٢٠٠٨
٦. انطوان مسره : الامن الانساني : عناصر استراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١١، ٢٠٠٦.
٧. بولكينيدي: برلمان الانسان : الامم المتحدة : الماضي _ الحاضر _ المستقبل، ترجمة رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨
٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي
٩. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
١٠. د.ثناء فؤاد عبدالله: البات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧
١١. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً: ينظرالشبكةالانترنت : <http://www.islamonline>
١٢. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. الرياض. ط١، ٢٠٠٩.
١٣. روان فضائل : التسامح كأحد السبل لتحقيق الامن الانساني في الدول العربية، في الملف الكامل للمؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية، ٢٠٠٥، عمان
١٤. د.رياض عزيز هادي : العالم الثالث اليوم :قضايا وتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط١، ١٩٩٧
١٥. د.رياض عزيز هادي : حقوق الانسان تطورها _مضامينها _ حمايتها، بغداد، ٢٠٠٥
١٦. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الامن :مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، المجلة العربية للعلوم السياسي، الجمعية العربية للعلوم السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩، ٢٠٠٨
١٧. عبد الحسين شعبان: الانسان هو الاصل :مدخل الى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢
١٨. د.عبدالوهاب حميد رشيد :التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دارالمدى للثقافة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣

١٩. د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد السعودي : الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بابل، بيروت، ط١، ٢٠١١
٢٠. د. عبد الجبار احمد عبدالله: الديمقراطية والامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٧، ٢٠٠٣
٢١. د. عدنان السيد حسين : مفهوم الامن في اطاره العالمي، المجلة العربية للعلوم السياسي، الجمعية العربية للعلوم السياسي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٩، ٢٠٠٨ .
٢٢. علي خليفة الكواري : "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية"، فيرغيد الصلحو آخرين: حوار من اجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، ط١، دارالطليعة، بيروت، ١٩٩٦
٢٣. د. عليليله : المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧
٢٤. د. محمد احمد اسماعيل : الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط١، ٢٠١٠ .
٢٥. د. محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة ينظر الشبكة الانترنت : <http://www.policemc.gov.bh>
٢٦. محمد فهيم يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥
٢٧. د. ناظم عبد الواحد جاسور : موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨
٢٨. د. نوال يونس محمد، د. سلطان أحمد خليف: الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٠، ٢٠٠٤ ،
٢٩. د. وصال نجيب العزاوي: السياسة الحكومية والامن الانساني... ينظر الشبكة الانترنت

<http://www.alrasheednet.com>

